

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

Universite Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib



## مذكرة

### مقدمة من أجل نيل شهادة الماستر

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من طرف: عايد وفاء و بن دربال نور الهدى

## العنوان

أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر – دراسة قياسية للفترة الزمنية  
(2021-1995)

تمت المناقشة: بتاريخ 13 جوان 2023 امام اعضاء اللجنة الموالية:

د.بن طوير نعيمة	أستاذ محاضر ب-	رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
د.بن حدو امنة	أستاذ محاضر ب-	مشرفا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
د.حبشي فادية	أستاذ محاضر ب-	ممتحنا	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي الا بفضلله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه ...  
لطالما كان حلما انتظرتة...اليوم وبكل فخر تخرجت من مرحلة الماستر علوم مالية فالحمد الله على البدئ  
وعند الختام

إلى سكان قلبي ...

"لم يبق لأخرين ما يقدموه لي... فقد فعل كل شيء"

الى سندي وملجئي الآمن...داعمي ومشجعي الدائم...حين ينادونني باسمه اسعد بأني ابنته وثمرته  
...من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينيه... والدي الحبيب

رفيقتي واماني...بطلتي ومعلمتي الأولى...من علمتني معنى الحنان...معنى الصبر القوة والحب من كان  
دعاءها ورضاها وصلتي في المسير حفظك الله ورعاك يا غاليتي امي .

الى الأستاذة المشرفة "بن حدو امينة" الذي كان لي الشرف الكبير بان تتولى الاشراف على هذه المذكرة،  
التي لم تبخل علي بنصائحها خصوصا على المجهودات التي بذلتها في إطار متابعتها الدائمة لهذا العمل  
فجزاها الله عني خيرا.

إلى أختي وحيدتي "غزلان" ...انت مصدر الضوء في عمري

إلى إخوتي "ضياء الدين" "محمد" "ياسين"...ضامادات، ضمانات، ضروريات، أنتم حصن وسند وحب

إلى صديقتي نور الهدى خير رفيق في انجاز هذا العمل الى حبيبتي رفيقة

الى كل العائلة الكريمة كل باسمه الى كل الاحباب والاصحاب اهدي ثمرة جهدي.

## وفاء

# الإهداء

من قال أنا لها "نالها" وأنا لها وان ابت رغما عنها

الله الشكر كله ان وفقني لهذه اللحظة: فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

أهدي ثواب هذا البحث الى من تربية على يديه ومن علمني القيم والمبادئ الى من لا ينفصل اسمي عن اسمه الى الذي كان له الفضل الأول بعد توفيق الله في بلوغي للخوض في ميادين العلم ودراسة الماستر (والدي الحبيبي حفظه الله)

واهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي المنتظرة الى من وضعتني عن طريق الحياة وغمرتني بحبها وحنانها الى من مهدت لي طريق العلم الى من كانت ملجأ في هذه الرحلة الى من لهج لسانها بالدعاء لي (امي الغالية حفظها الله) والى الشموع التي تثير في الطريق إخوتي (مريم واسية)

كذلك الى رفيقتي رحلة النجاح ومن كانت مصاحبة لي اثناء دراستي أختي (وفاء) الى من لم تربطني بها علاقة النسب بل عطر الصداقة وورد المحبة (صديقتي رفيقة)

أهدي اليكم جميعا ثواب هذا الجهد والبحث فقد كنتم على الدوام ملهمي فعلى خطاكم أسير، وبعلمكم أفتدي، وبكم يعقد العزم والقوة للخوض في ميادين العلم والحياة بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى فجزاكم الله كل خير وأثابكم خير الجزاء.

نور الهدى

# شكر وتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل أولا على القدرة لإيجاز هذا العمل، فالله  
الحمد على هذه النعم.

وأقدم بالشكر والتقدير الى استاذتي الفاضلة "بن حدو امنة" التي  
تفضلت بإشرافها على هذا البحث، وعلى كل ما قدمته لنا من دعم  
وتوجيه وارشاد لإتمام هذا العمل فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير.  
كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، ولكل من  
كان لع الفضل في مسيرتنا ...

نقول لكم شكرا جزيلا على كل جهوداتكم

وفاء - نور الهدى

فهرس

المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الشكر والتقدير
II-IV	قائمة المحتويات
V-VI	قائمة الجداول والأشكال
VII	قائمة الملاحق
ب	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الاطار النظري للتحرير المالي والنمو الاقتصادي</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الاول عموميات حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي
03	المطلب الاول مفاهيم اساسية حول التحرير المالي
03	الفرع الاول مفهوم التحرير المالي وأهدافه
04	الفرع الثاني أنواع التحرير المالي
06	الفرع الثالث أهداف التحرير المالي وإجراءاته
08	المطلب الثاني مفاهيم اساسية حول النمو الاقتصادي
08	الفرع الاول مفهوم النمو الاقتصادي
10	الفرع الثاني تحديد وقياس النمو الاقتصادي
13	الفرع الثالث فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي
15	المبحث الثاني الدراسات السابقة والقيمة المضافة
15	المطلب الاول الدراسات السابقة
15	الفرع الاول الدراسات باللغة العربية
18	الفرع الثاني الدراسات باللغة الاجنبية
21	المطلب الثاني ملخص عن الدراسات والاضافة العلمية
21	الفرع الاول ملخص عن الدراسات
24	الفرع الثاني ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

## فهرس المحتويات

25	خلاصة	
<b>الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لآثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر (1995-2021)</b>		
27	تمهيد	
28	دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة	المبحث الاول
28	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	المطلب الأول
28	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التحرير المالي في الجزائر	الفرع الاول
29	دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر	الفرع الثاني
30	النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة	المطلب الثاني
30	نموذج الدراسة	الفرع الاول
31	وصف متغيرات الدراسة	الفرع الثاني
32	خطوات تقدير نموذج أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر	المبحث الثاني
32	اختبار جذر الوحدة Unit Root	المطلب الاول
32	دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى	الفرع الاول
33	دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول	الفرع الثاني
33	تطبيق النموذج - VECM -	المطلب الثاني
34	تحديد درجات التأخير في نموذج VAR	الفرع الاول
34	اختبار علاقة التكامل المتزامن JOHANSEN	الفرع الثاني
35	نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM	الفرع الثالث
37	اختبار صلاحية نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM	الفرع الرابع
38	تحليل الصدمات (Impulse Response Analysis)	الفرع الخامس
41	خلاصة	
43	خاتمة عامة	
46	قائمة المراجع	

## فهرس المحتويات

50	الملاحق
	ملخص

قائمة الجداول

والأشكال

والملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
09	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	01-01
21	يوضح ملخص عن الدراسات السابقة	01-02
30	يوضح متغيرات دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي	01-02
32	نتائج اختبار PP للاستقرارية عند المستوى	02-02
33	نتائج اختبار PP للاستقرارية عند الفرق الاول	03-02
34	يوضح نتائج تحديد درجة الابطاء المثلى	04-02
35	يوضح نتائج اختبار التكامل المتزامن JOHANSEN	05-02
35	يوضح نتائج تقدير نموذج VECM	06-02
37	يوضح نتائج اختبار ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي	07-02
38	يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين	08-02

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
9	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	01-01
28	يوضح مختلف المؤشرات (مؤشر الوساطة المالية - الحرية المالية - (1995-2021) العمق المالي) بالجزائر	01-02
29	يمثل تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2021)	02-02
37	نتائج اختبار استقرارية نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM	03-02
39	استجابة النمو الاقتصادي لصدمات تنبؤيه لمتغيرات النموذج لعشر سنوات مقبلة	04-02

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
50	دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند مستوى لاختبار pp في ثلاثة نماذج	1
51	دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول لاختبار pp بثلاث نماذج	2
55	تحديد نموذج VAR	3
55	تحديد درجة التأخير	4
56	اختبار جوهانسون	5
57	تقدير نموذج VECM	6
57	تحديد معنوية المعالم	7
58	اختبار الارتباط الذاتي	8
58	: اختبار التجانس	9

# مقدمة عامة

### توطئة:

أصبحت سياسات تحرير النظام المالي من القيود المفروضة على الاقتصاد نتيجة لتطورات المعاملات المالية كما تعتبر أحد معالم النظام المالي الجديد وأهم التطورات الاقتصادية البارزة في الفترة الأخيرة (التسعينات) وذلك من خلال إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الاجل عبر الحدود الوطنية ، وإعطاء السوق كامل الحرية في تحديد الأسعار حيث بدأت مختلف الدول باتخاذ سلسلة من الإجراءات لتكيف مع التطورات وذلك لجعل القطاع المالي أكثر مرونة ليحسن القدرة التنافسية بالاعتماد على مبادئ الظاهرة وفي إطار ذلك أجرى العديد من الاقتصاديون نظريات ودراسات لتوضح كيف أن تحرير المتغيرات المالية يؤدي إلى تحسينات مختلفة بشكل كبير للمؤشرات الاقتصادية وخاصة النمو الاقتصادي.

كما ان تحقيق متطلبات التنمية يقتضي وجود نظام مالي متطور قادر على توفير الموارد المالية اللازمة لسير النشاط الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها الى استثمارات ذات كفاءة ، الامر الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي .

مع دخول العالم عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي، سعت الجزائر إلى تحرير اقتصادها الوطني ودمجه بالاقتصاد العالمي من خلال تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية عمى التجارة الخارجية <sup>قائمة</sup> و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتوجه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع بمدان عربية، وفي نفس الوقت شرعت الحكومة الجزائرية بتطبيق مجموعة من البرامج لتصحيح الاقتصادي والمالي بشكل يحد من الاعتماد الكبير عمى الصناعة الاستخراجية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، لكن بالرغم من ذلك ال يوجد الكثير من النتائج الملموسة عمى أرض الواقع، وقد يعزى ذلك إلى غياب الآلية الملائمة التي تسجّم وواقع الاقتصاد الجزائري، خاصة أن الأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي كشفت هشاشة النظام المالي الحر الذي سعت وتسعى عديد من الدول النامية للاندماج فيه، وتعديل كل البنى الهيكلية المالية لاقتصادها للعمل وفقا لمعاييرها الدولية، من هنا تأتي هذه الدراسة الاستقصاء أثر تمك التطورات المالية على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

**1- إشكالية الدراسة:** ما هو أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية

المتدة 1995 الى 2021؟

**2- الأسئلة الفرعية:** تتفرع هذه الإشكالية من مجموعة من التساؤلات الفرعية:

✓ ماهي أهم المؤشرات قياس التحرير المالي؟

✓ ماهي أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التحرير المالي والنمو الاقتصادي؟



## مقدمة عامة

✓ كيف يؤثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**3- الفرضيات :** تقودنا إشكالية الدراسة إلى طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي الجزائري.

الفرضية الثانية : توجد علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي الجزائري.

**4- اهداف الدراسة :**

✓ تبيان مدى تأثير مؤشرات على المتغيرات الاقتصادية (زيادة النمو الاقتصادي وتطوير

القطاع المالي)

✓ معرفة العلاقة التي تربط كل من تحرير النمو المالي والنمو الاقتصادي

**5- مبررات اختيار الموضوع**

✓ ارتباط الموضوع بالتخصص و الرغبة الشخصية في الدراسة المواضيع القياسية؛

✓ حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول العربية عامة و الجزائر خاصة.

**6- حدود الدراسة**

تعالج الدراسة ظاهرة اقتصادية تتعلق بالجزائر أما الإطار الزمني للدراسة فهي تتعامل مع سلسلة زمنية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2021 .

**7- المنهج المستخدم وادوات الدراسة**

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة، لذلك اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة ، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد اعتمدنا فيه المنهج التجريبي والتحليلي من خلال قياس التحرير المالي مع النمو الاقتصادي باستخدام نموذج VECM خلال الفترة 1995-2021 بالجزائر .

**8- هيكل الدراسة :**

للإحاطة بموضوع الدراسة فقد فستناول فصلين مسبوقين بمقدمة عامة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي :  
حيث ستناولن في الفصل الأول مبحثين من خلال إعطاء مفاهيم أساسية حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي في المبحث الأول أما الثاني فسندقدم من خلاله الدراسات السابقة والقيمة المضافة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة .



## مقدمة عامة

---

أما بالفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي سنستعرض دراسة تحليلية وقياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات التحرير المالي مع النمو الاقتصادي باستخدام نموذج VECM خلال الفترة الزمنية (1995-2021) بالجزائر وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة تضمنت نتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل  
المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

على مدى العقدين الماضيين شهدت الدول النامية موجة من تحرير القطاع المالي، بعد ما كانت المهمة الرئيسية للنظام المالي تتمثل في تمويل احتياجات الحكومة والمؤسسات العامة والقطاعات ذات الأولوية وما نجم عن هذه السياسة انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي وهذا ما أكدته العديد من الدراسات النظرية والتجريبية كأمثال Schumpeter (1912)، Robinson (1952)، و McKinnon (1973). والتي بينت هذه الأعمال أن التطور المالي يعد شرطا أساسيا لابد من تعزيز مستواه لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية، واعتبروا أن سياسة التحرير المالي هي السياسة المثلى والفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

وما سنحاول التطرق له في هذه الدراسة يتمثل في:

➤ المبحث الأول: عموميات حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

➤ المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

## المبحث الأول : عموميات حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

على مدى العقود القليلة الماضية، حظيت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية. على الرغم مما حققته الدراسات النظرية والعملية الهامة من تقدم في فهم العلاقة بين المال والنمو، فإنها لم تسفر عن توافق واسع في الآراء بشأن عدد من الجوانب الرئيسية للدور الذي تلعبه الأسواق المالية في عملية التنمية الاقتصادية .

### المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول التحرير المالي

عرف التحرير المالي اهتماما متزايدا من قبل الدول النامية في العقود الأخيرة، بناءا عن الدور الهام الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والدائم وذلك لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

### الفرع الأول : مفهوم التحرير المالي وأهدافه

أولا: تعريف التحرير المالي: هناك العديد من التعاريف نذكر من بينها:

حسب **Shaw و McKinnon** سنة 1973 التحرير المالي هو الحل الأمثل للخروج من نظام الكبح المالي والطريقة البسيطة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

حسب **De Bandt و Ambal châtelain** سنة 1997 " هي السياسة التي تؤدي الى زيادة الوفرة والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار" .

التحرير المالي بالمعنى الواسع هو : مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كليا، أو يعرف بالمعنى الضيق: عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي<sup>1</sup>

كما يعرف أيضا بأنه عملية تقتضي مجموعة من التدابير المستعملة بهدف القضاء على العراقيل المفروضة على القطاع المالي كتحرير أسعار الفائدة، إلغاء الضوابط المفروضة على حساب رأس المال.<sup>2</sup>

التحرير المالي هو مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر على الرقابة النقدية وانشاء نظام استشرافي قوي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 54.

<sup>2</sup> خالدية بالعجين، أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الخلدونية، المجلد 01 ، العدد 03 ، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، افريل 2018، ص: 3.

مما سبق نستخلص ما يلي : التحرير المالي هو مجموع الإجراءات التي تعطي للمؤسسات المالية والبنكية الحرية لإلغاء أو تخفيض القيود المفروضة على النظام المالي للأسواق، وذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة، وتحرير الأسواق المالية، و تحرير حساب رأس المال.

### ثانيا : أهمية التحرير المالي

تبرز أهمية التحرير المالي في النقاط الأساسية التالية:<sup>2</sup>

- تحرير معدلات الفائدة مما يحفز على تعبئة الادخار المحلي وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل، وبالتالي توافر موارد مالية إضافية لتمويل الاقتصاد.
- التقليل أو الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والمالية، يساهم في اختفاء الاستثمارات ذات المردودية الضعيفة .
- تحرير التحويلات والتدفقات المالية الخارجية مثل تحرير تدفق العملات الأجنبية وتحرير رؤوس الأموال يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحفز على النمو الاقتصادي، وتجلب التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة والتسيير .
- يمكن للتحرير المالي أن يرفع الوساطة المالية والمصرفية، والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين، وتسهل للمقترضين الوصول إلى الموارد المالية المتاحة.

### الفرع الثاني : أنواع التحرير المالي

يشتمل التحرير المالي كلا من التحرير المالي الداخلي(المحلي)، والتحرير المالي الدولي (الخارجي) وفيما يلي

توضيح لهما<sup>3</sup>

### 1- التحرير المالي الداخلي : ويشتمل على :

❖ تحرير معدلات الفائدة: والتي تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة المدينة والدائنة،

كما أن تحرير سعر الفائدة قد تأخذ أحد الشكلين، أما التحرير السريع أو التحرير التدريجي

لسعر الفائدة، بحيث:

<sup>1</sup> الزهرة بن بركة، فريدة تلي، التحرير المالي وعدوى الأزمات-أزمة الرهن العقاري- ، اقتصاديات الأعمال والتجارة، بدون رقم مجلد، العدد

04 ، ديسمبر، جامعة بسكرة، 2017، ص: 151.

<sup>2</sup> نبيلة مرطاط، نادية علي، تجارب إيجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي حول

نظرية التحرير المالي، جامعة محمد أكلبي أوحاج: البويرة، 2019، ص ص 8- 7.

<sup>3</sup> فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري-دراسة قياسية(2002-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص

نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر ، 2014/2013، ص ص 4- 3.

– التحرير السريع والكامل لسعر الفائدة في فترة زمنية قصيرة، حيث يترك للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة وفقا لظروف السوق ودون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية.

– التحرير التدريجي لسعر الفائدة، حيث تتحول وفقا لهذه الاستراتيجية أسعار الفائدة المدارة، وكذلك القواعد المنظمة لها إلى نظام التحرير عبر فترة زمنية طويلة، وبعد أن يكون قد تم تهيئة البيئة الاقتصادية المحيطة لمثل هذا التحرير (أي أن تكون الظروف الاقتصادية مستقرة وملائمة)

❖ **تحرير القروض:** والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات معينة،

أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان البنكي وكذلك إلغاء ما يلي:

✓ تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية؛

✓ تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض؛

✓ تحديد حصص معينة من أنواع القروض (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).

❖ **إلغاء الاحتياطات الإلزامية:** وهي الاحتياطات التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا

تحصل من وراء إيداعها على عائد. ويمكن بدل الإلغاء التخفيض من الاحتياطات المودعة

لدى البنوك المركزية من طرف البنوك التجارية، بحيث يعد هذا الإجراء بمثابة تعطيل أرصدة

نقدية عن وظيفتها في النظام البنكي.

❖ **تحرير المنافسة البنكية:** تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية،

كما يرى مؤيد وهذا منهج (تحرير المنافسة البنكية) أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح

فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات

إيجابية مقبولة، وتشجيع الادخار، والى كفاءة في تخصيص الائتمان، كما أن التحرير المالي

الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

## 2- التحرير المالي الخارجي:

يتمثل التحرير المالي الخارجي في إلغاء القيود على معدلات حساب رأس المال، وهو أمر لازم للتحرير

والانفتاح الاقتصادي، والمقصود بالتحرير المالي الخارجي التحرر من الحظر على المعاملات في حساب رأس

المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات

النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات، ويشتمل:

❖ **تحرير حساب رأس المال للمعاملات التالية:** والذي يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات

المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم، سندات، صكوك، سوق رأس المال،

أوراق استثمار، والمشتقات، وغيرها من الأدوات المالية)، وهي تشمل عمليات الشراء التي

تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل)، أو على المبيعات أو إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين، أو عمليات الشراء التي يقوم بها المقيمون في الخارج (تدفقات للخارج).

❖ الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية: تتمثل إجراءات التحرير في إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل، أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الاستثمارات، أو على بيع وشراء العقارات، التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

### الفرع الثالث: أهداف التحرير المالي وإجراءاته

بهذا الجزء سنتطرق الى تقديم اهم اهداف التحرير المالي واجراءاته

#### 1- أهداف التحرير المالي: تتمثل أهمها في

- ✓ تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.
- ✓ التخلص من مظاهر الكبح المالي الذي عانت منه معظم اقتصاديات الدول النامية.
- ✓ تتزامن سياسات التحرير المالي مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، واضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية.<sup>1</sup>
- ✓ تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
- ✓ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي بتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- ✓ خلق علاقة بين الأسواق المالية المحلية والأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الاستثمار.
- ✓ تحقيق فاعلية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية.<sup>2</sup>
- ✓ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.
- ✓ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

#### 2- إجراءات التحرير المالي: يتضمن التحرير المالي الإجراءات التالية:

<sup>1</sup> محمد ربيعة، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الإحصاء، المجلد 18، العدد 01، جامعة المدية، جوان، 2003،

ص: 1.

<sup>2</sup> نبيلة مرماط، نادبة علي، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

- ✓ تحرير أسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها.
- ✓ تخفيف القيود على تعامل البنوك التجارية بالأوراق المالية.
- ✓ تقليل استخدام أدوات التدخل المباشر وزيادة استخدام أدوات التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية.
- ✓ رفع أو تقليل الحواجز على المشاركة الأجنبية في أسواق المال الوطنية علاوة على السماح باستخدام الأدوات المالية المستحدثة.
- ✓ رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي وبالتحديد على حركة رأس المال من وإلى البلد سواء بالنسبة لحركة رأس المال الناتجة عن التجارة الدولية أو حركته الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ أي إجراء يؤدي إلى زيادة التنافس في القطاع المالي وتشجيع دور القطاع الخاص فيه بما في ذلك الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام.<sup>1</sup>
- ✓ تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.
- ✓ إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- ✓ تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المالي.
- ✓ السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في مختلف دول العالم.
- ✓ إطلاق حرية تحديد العملات وتسعير الخدمات البنكية.
- ✓ تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
- ✓ تحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى.
- ✓ ترك المجال للبنوك والمؤسسات المالية للدخول في مجالات تمويلية حديثة وهذا لتوسيع في خدماتها المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال تهيئة اطر تشريعية تنظم هذه العمليات وتحدد مبادئها ومستوياتهم.
- ✓ تحرير الأسواق المالية بخص القيود على الاستثمار الأجنبي، تحسين إجراءات التسوية وانهاء المعاملات، تخفيض الضرائب والرسوم على المعاملات والضرائب على الأرباح الرأسمالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عقيلة وصاف، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية العالمية-حالة الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14،: جامعة

محمد خيضر بسكرة، ديسمبر، 2013، ص:3.

## المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

بهذا الجزء سنقدم مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي بالإضافة الى التطرق الى اهم الفروقات التي تجمعها مع التنمية الاقتصادية

### الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم بتعريفهما وتبيان الفرق بينهما.

### أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناوّلها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها :

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط.<sup>2</sup>

الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي.<sup>3</sup> الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.<sup>4</sup>

عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. وإجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون (سنة) وزيادة نصيب الفرد منه.<sup>5</sup>

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات :

1 معدل نمو ثابت : أي نمو منتظم عبر الزمن ,

2 معدل نمو متزايد : أي يزداد عبر الزمن ,

<sup>1</sup> فضيلة زاوي، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص:54.

<sup>2</sup> Eric Bousserelle, Dynamique économique-croissance-crisis-cycles, Gualino éditeur, paris. 2004, P :30.

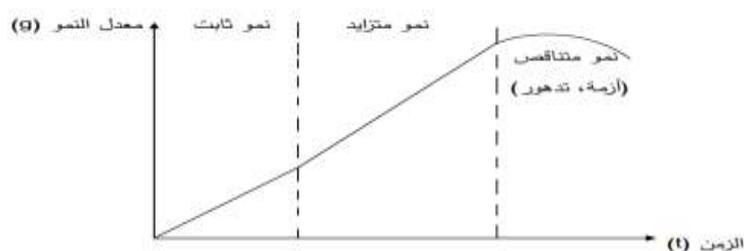
<sup>3</sup> Shapiro Edward, macro economic analysis, Thomson learning, 1995, p : 429.

<sup>4</sup> عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 371.

<sup>5</sup> إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص: 373.

3 معدل نمو متناقص : أي يتناقص عبر الزمن

الشكل (01-01): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن



المصدر : وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2014، ص: 9.

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء<sup>1</sup>. وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم.<sup>2</sup>

مما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها احداث تغير هيكل للمجتمع؛ يركز على التغير في الحجم او الكم الذي يحصل الفرد من السلع والخدمات؛ لايهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد لايهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	عملية مقصودة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لافراد؛ تهتم بنوعية السلع والخدمات؛ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة؛ تتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنوعه.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية للنشر، 2007، ص: 78.

<sup>2</sup> مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2007، ص 188

المصدر : بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص: 4.

وعليه فالتنمية الاقتصادية هي فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر.<sup>1</sup>

وعليه فالتنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي. كما قال الاقتصادي الشهير stiglitz الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001 التنمية هي تحسين معيشة السكان وليست فقط زيادة النمو الاقتصادي.

### الفرع الثاني : تحديد وقياس النمو الاقتصادي

#### أولاً: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاسات بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج وترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

#### 1- طريقة القيمة المضافة :

تعرف القيمة المضافة على أنها "ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج.

أما حسابياً فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

**القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة.**

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات المنتجات الوسيطة: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.<sup>2</sup>

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيراً عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعاً لهذه الطريقة يكون:

**الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي**

<sup>1</sup> سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007، ص: 21.

<sup>2</sup> Stanley Fisher et autres, Macroéconomie, édition dunod, Paris, 2002, P :68.

أي أن الناتج الداخلي الخام هي إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكل ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

2- طريقة الدخل :

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نتوصل إلى نتيجة مفادها أن:

**الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني**

حيث:

➤ الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

➤ الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعامل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

**الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الإهلاك**

3- طريقة الإنفاق : يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل الطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل، وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن<sup>1</sup>:

**الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي**

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots(1)$$

<sup>1</sup> بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001، 2009، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص: 76

■  $Y$ : يمثل الدخل الوطني.

■ : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

■  $I$ : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

■  $G$ : إنفاق القطاع الحكومي.

■  $(X-M)$ : يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

ورغم ما سبق إلا أن تقديرات النمو الاقتصادي من خلال تقديرات الناتج الداخلي الخام تواجه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الاقتصادي، ويبرز الاقتصاد الخفي الذي يشكل نسبة هامة من اقتصاديات عديد الدول كأبرز الاختلالات في دلالة هذا المؤشر، خاصة وأن جهود وآثار معظم السياسات الاقتصادية المرجوة تصب بنسبة كبيرة في الاقتصاد الخفي وهذا ما يجد من النمو الاقتصادي الرسمي.

#### ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

هنا كمجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل

فيما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي

الحقيقي مع العلم أن:

**معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان**

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة إنتاجية العمل تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

➤ مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)

➤ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج

➤ نسبة تعليم امستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال

➤ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل .

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية : يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة وفرة المعادن المياه الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلاً للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

3- تراكم رأس المال : على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل طرق المواصلات الجسور المدارس الجامعات، وغيرها أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

➤ توقعات الأرباح؛

➤ السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل التدريب والصحة.<sup>1</sup>

4- معدل التقدم التقني : ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.<sup>2</sup>

5- عوامل بيئية : النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6- التخصص والإنتاج الواسع : وهو الذي دعا إليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم (1776)،

فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث : فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص : 280 - 281.

<sup>2</sup> طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006، ص : 183.

أولاً: فوائد النمو الاقتصادي: من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- ✓ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- ✓ يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- ✓ زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- ✓ التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانياً : أعباء النمو الاقتصادي : لا يتحقق النمو الاقتصادي دون تحمل بعض الأعباء والتكاليف

أهمها:

- ✓ كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار؛
- ✓ في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- ✓ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.<sup>1</sup>
- ✓ نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا... الخ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة؛
- ✓ كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 472.

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنحاول في هذا المبحث عرض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت دراسات باللغة العربية او باللغة الأجنبية، وهذا بهدف معرفة المتغيرات المعتمدة عليها والنماذج القياسية المستخدمة، إضافة إلى النتائج المتوصل إليها، ثم عرض ما يتميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة .

### المطلب الأول : الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنتطرق إلى اهم الدراسات التي تناولت إشكالية موضوعنا

#### أولا : الدراسات باللغة العربية

حسيب سهيلة (2021)<sup>1</sup> : هدفت هذه الدراسة في قياس تأثير التحرير المالي الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2018)، حيث تم استعراض وتحليل مسار التحرير المالي وإجراءاته في بعض بلدان المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، ثم الانتقال إلى قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل 'Panel Data Model' والتي تعتبر من أحدث نماذج القياس الاقتصادي.

وما توصلت له النتائج من خلال تقدير نماذج بانل الساكنة أن نموذج التأثيرات العشوائية FEM هو الأنسب لبيانات النموذج الأول (التحرير المالي الداخلي والنمو الاقتصادي)، أما النموذج الثاني (التحرير المالي الخارجي) (أفضت نتائج التقدير أن نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الأكثر ملائمة للنموذج الثاني).

حيث أسفرت نتائج الدراسة القياسية على أنه لا يؤثر كل من متغيري الائتمان الخاص ومعدل الفائدة على معدلات النمو الاقتصادي بدول العينة، كما اتضح أن حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع يؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي بالدول المدروسة، وذلك في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فلا تؤثر كل المتغيرات المعبرة عن التحرير المالي الداخلي المدرجة في النموذج على معدلات النمو الاقتصادي بدول العينة وهذا ما يؤكد على ضعف القطاع المالي بهذه الدول وأن إجراءات المعتمدة في سياق تحرير القطاع المالي لم ترقى إلى المستوى التي تترك أثرها على النمو الاقتصادي .

<sup>1</sup>حسيب، سهيلة، "دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي"، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، 2020-2021.

اما نتائج التحليل الديناميكي للنموذج الثاني (التحرير المالي الخارجي والنمو الاقتصادي) فقد أظهرت أن كل متغيرات النموذج ليس لها أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أي أن التحرير المالي الخارجي لا يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي لدول في الأجل القصير، وفي الأجل الطويل يؤثر إيجابا متغير الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي ومعدلات النمو الاقتصادي لدول العينة أما مؤشري كاوبن ومؤشر تحرير الأسواق المالية فلم يكن لهما أي أثر على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

بن يحي يحي، محفوظ مراد (2020)<sup>1</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التحرير المالي بجوانبه المختلفة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، وذلك بالاعتماد على تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام مقاربة Toda and Yamamoto .

ومن النتائج المتوصل إليها أن سياسة التحرير المالي المتبعة لم يكن لها أي أثر إيجابي على معدلات النمو المحققة، كما تم التوصل أيضا إلى أن بعض مؤشرات التحرير المالي سواءً بجانبه الداخلي أو الخارجي لم يكن لها أي تأثير، إضافة لوجود علاقة سببية ضعيفة وأحادية الاتجاه من متغير سعر الفائدة إلى النمو الاقتصادي. ومنه فإن ضعف تأثير سياسة التحرير المالي يعود أساسا لعدم التقيد بشروط ومتطلبات جناح هذه السياسة، وعليه فإنه أمام الجزائر المزيد من الجهود و الإصلاحات بهدف تفعيل دور القطاع المالي وجعله من أهم القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي.

راحو بلال 2019<sup>2</sup> استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الأزمات و تحقيق النمو الاقتصادي  
مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية حيث هدفت هاته الدراسة إلى تحديد مفهوم الكبح المالي وأدواته وآثاره السلبية على الدول النامية؛ ومفهوم سياسة التحرير المالي ومحاولة الوقوف على الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها و الكشف عن دور التحرير المالي في تحفيز النمو الاقتصادي و علاقة التحرير المالي بتطور النظام المالي في الدول النامية و محاولة تقديم مجموعة من الآليات والإجراءات الوقائية من الأزمات بالاعتماد على المبادئ الأساسية للتحرير المالي؛ وتقديم نظم والخطوات المثلى لسياسة التحرير المالي الناجحة و دور بعض المؤسسات المالية الدولية في الحد من الأزمات المالية؛ و اعتمد الباحث في هاته الدراسة على المنهج الوصفي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث، وذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم

<sup>1</sup> بن يحي يحي، محفوظ مراد، "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، 5(3)، 72-90

<sup>2</sup> راحو بلال 2019- استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الأزمات و تحقيق النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر

الأساسية سواء تلك المتعلقة بالكبح والتحرير المالي أو المتعلقة بالأزمات المالية، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال عرض أهم الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين والواحد والعشرين، وذلك بناء على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تتضمنه من دراسات في هذا الصدد، كما سيتم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي من أجل دراسة علاقة التحرير المالي بكل من التطور المالي والنمو الاقتصادي والأزمات المالية ومحاولة دراسة مسار ماليزيا في التحرير المالي ومدى انعكاسه على أداء نظامها المالي ونمو اقتصادها وعلاقته بالأزمة المالية التي تعرضت لها في عام 1997م و هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين اعتماد سياسة التحرير المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية من جهة، وإمكانية تعرض هذه الاقتصاديات الناشئة لأزمات مالية وكيفية مواجهتها من جهة أخرى. كما تم الاعتماد على ماليزيا كنموذج لدراسة مدى تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي وكذا التطور المالي، بالإضافة للأساليب والإجراءات المعتمدة في مواجهة الأزمة المالية الآسيوية من طرف ماليزيا في ظل اعتماد هذه الأخيرة لسياسة التحرير المالي.

**بشول فيصل 2019**<sup>1</sup>: تهدف هذه الدراسة الى ابراز اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول المغاربية باستخدام بيانات بائل خلال الفترة 1990-2017 , وقد اظهرت نتائج البحث تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة عدم وجود أثر للقروض المقدمة من طرف القطاع المالي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال المدى القصير بينما في المدى الطويل كان أثرها موجب , القروض المقدمة للقطاع الخاص لم يكن لها أثر خلال المدى القصير والطويل , أما متغير المعروض النقدي فقد كان أثره سالب على معدل نمو نصيب الفرد في المدى القصير وفي المقابل كان اثره موجب في المدى الطويل .

**سعدى حسام الدين 2015/2014** أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية **لحالة الجزائر 1990-2013** ، ام البواقي<sup>2</sup> حيث هدفت هذه الدراسة توضيح مدى فعالية سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي؛

الوقوف على واقع وأفاق سياسة التحرير المالي في الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي. إبراز أهمية دور

دراسة بشول فيصل بعنوان أثر سياسة التحرير المالي على النم و الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس و<sup>1</sup>

الجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة 1992-2014 ،مجلة المالية والأسواق ،اهلدد23 العدد

<sup>2</sup>سعدى حسام الدين 2015/2014 أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013 مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، ام البواقي

النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية بأساليب وأدوات قياسية علمية اما المنهج المستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي لسرد وقائع سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربطهما ، كما تم الاعتماد على الدراسة القياسية القائمة على اختبار النماذج الرياضية باستخدام بيانات سنوية والتي تغطي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 ، أين تتم الاستعانة ببرنامج EVIEWS لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة في الفصل التطبيقي أما نتائج الدراسة وجود علاقة احصائية و اقتصادية قوية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة التالية : أسعار البترول، معامل الانفتاح التجاري، حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص و معامل التضخم المالي . تحسن مداخيل الدولة بعد ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ 2001، حيث أصبحت تمثل ودائع قطاع المحروقات 25% من إجمالي الودائع تحت الطلب المقيدة لدى البنوك الجزائرية. عدم تأثر الجزائر بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنتي 2007 و 2008، والتي تعود حسب الخبراء إلى غياب الدور الفعال للسوق المالي في الجزائر وعلى الصعيد الدولي. الجزائر لم تتبع سياسة التحرير المالي بمعنى الكلمة حيث أنها بقت متحفظة على سياستها القديمة "منهج التدخل" ومن دلائل ذلك أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المالي والمصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي.

### ثانيا : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

**KERZABI, D<sup>1</sup> (2022) :** تبحث هذه الدراسة في تقييم أثر التحرير المالي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، مع بعض الظروف المالية وظروف الاقتصاد الكلي. في الدراسة ، استخدمنا طريقة التكامل المشترك ونموذج متجه لتصحيح الخطأ خلال الفترة 1980-2016.

تظهر النتائج أن هناك علاقة عكسية بين سياسة التحرير المالي الجزائرية ونموها الاقتصادي. توضح هذه المقالة أيضاً أنه في ظل ظروف معينة ، يكون المزيد من التحرير الخارجي منخفضاً ، ويمكن أن تحدث أزمة مصرفية أكثر. وفيما يتعلق بالقرض الخاص ، فإن له علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي ، مما يشير إلى أن الحكومة الجزائرية لا تقدم تسهيلات ائتمانية. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين التجارة الانفتاح والنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> KERZABI, D. **Financial liberalization effect in Algeria during the period 1980-2016: Application of the VECM model.** *Journal of economic and financial research* 2022 9(2),

Ali, A (2022)<sup>1</sup> : تطرق الباحث الى دراسة تأثير التحرير المالي والجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي في أفريقيا من عام 1996 إلى عام 2021.

باستخدام النتائج التجريبية حيث تتكون من نتائج الإحصاء الوصفي , ومصفوفة الارتباط وجدر الوحدة , و ARDL طويل المدى, وديناميكيات المدى القصير وسببية Bringer . بينت النتائج التقديرية للدراسة أن توافر رأس المال المادي ، والمشاركة الكلية للقوى العاملة ، والاستقرار السياسي ، والفعالية. للحكومة لهم تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي بالدول المدروسة. حيث ان توافر رأس المال المادي وإجمالي المشاركة في القوى العاملة لهما علاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي. كما وجد الباحث ان التحرير المالي له تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي بالدول الأفريقية. و أوصت الدراسة به أنه لتعزيز النمو الاقتصادي في إفريقيا ، ينبغي على حكومات هذه الدول إدارة رأس المال المادي ، وزيادة عدد مشاركة القوى العاملة الماهرة وتعزيز الجودة المؤسسية في نفس الوقت. علاوة على ذلك ، للحصول على الفائدة الحقيقية للتحرير المالي ، يجب التحكم في التأثير السلبي للتحرير المالي وهذا بغية تعزيز النمو الاقتصادي.

Foluso A. Akinsola & Nicholas M. Odhiambo (2017)<sup>2</sup> : تبحث هذه الدراسة في تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي ، باستخدام عينة من 30 دولة أفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة 1980-2015. حيث استخدم الباحثان المنهج التجريبي بالاعتماد على تقدير ( Panel Data Model ) ولفحص الارتباط المتمثل في الدور الخاص للتحرير المالي والأزمات المصرفية على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء تم تقدير PANEL –GMM . كما سعت الدراسة أيضاً إلى التأكد مما إذا كانت الاختلافات في مستويات الدخل عبر البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء ستؤثر على التأثير النسبي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي بالعينة المدروسة.

اشارت النتائج أن معامل متغير التحرير المالي إيجابي وهام بالنسبة لبدان أفريقيا جنوب الصحراء. كما ان هناك علاقة سلبية بين الأزمة المصرفية والنمو الاقتصادي ، مما يدل على أن فترة الأزمة المصرفية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يلعبه معظم الوسطاء الماليين في البلدان النامية ، فإن النتائج لها بعض الآثار على مختلف البلدان الأفريقية ، لا سيما البلدان التي لا تزال اقتصاداتها تخضع لإصلاحات مالية.

<sup>1</sup> Ali, A. (2022). Financial Liberalization, Institutional Quality and Economic Growth Nexus: Panel Analysis of African Countries. *Bulletin of Business and Economics (BBE)*, 11(3).

<sup>2</sup> Akinsola, Foluso A., and Nicholas M. Odhiambo. "The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa." *Cogent Economics & Finance* 5.1 (2017).

BENALLAL, B., Imane, S. B., & BOURI, S (2016)<sup>1</sup> عالجت هذه الدراسة البحثية، من الناحية النظرية تحليل طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي والدراسة التجريبية لتأثير عملية التحرير والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2013 . مع تسليط الضوء على تطور المؤشرات المصرفية والمالية الجزائرية وآثار تطبيق سياسة التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري منذ 1990. حيث اعتمد الباحثان على المنهج التجريبي باستخدام نموذج VECM . أشارت النتائج الرئيسية أن التحرير المالي لا يؤدي إلى تطوير وتعميق النظام المصرفي والمالي الجزائري. بالإضافة أنه لا توجد علاقة سببية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة. وهذا ما يفسر ضعف عملية تحرير الخدمات المصرفية وحساب رأس المال في الجزائر ، على الرغم من تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المالية والمصرفية وإصلاحات التحرير المالي منذ عام 1990. بحيث ان هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المالية و المصرفية الجزائرية في الرفع من تعبئة الموارد المالية، أما التحسن الحاصل في المؤشرات المالية و النقدية ومعدلات النمو الاقتصادي في العقدين الأخيرين، فهو يعود إلى عوامل أخرى كارتفاع أسعار المحروقات و الاحتياطات من العملة الصعبة.

Sulaiman, L. A., Oke, M. O., & Azeez, B. A<sup>2</sup>. (2012) : بحثت الدراسة في تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالبلدان النامية مع التركيز على نيجيريا خلال الفترة 1987 إلى 2009. حيث اعتمد الباحثان على المنهج التجريبي باستخدام اختبار جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ ECM . كما تم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات لبناء النموذج القياسي: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومتغيرات الاقتصاد الكلي التالية ؛ سعر الإقراض ، وسعر الصرف ، ومعدل التضخم ، والعمق المالي ودرجة الانفتاح كمؤشرات التحرير المالي.

اظهرت النتائج من خلال اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، عند مستوى معنوية 5%. وخلصت ايضا على أن التحرير المالي له تأثير محفز للنمو الاقتصادي بنيجيريا. وما

<sup>1</sup> BENALLAL, B., Imane, S. B., & BOURI, S. **Financial liberalization and economic growth in Algeria: An empirical approach applied to the case of Algeria (1980-2013)**. Journal of Economic & Financial Research ISSN: 2352-9822 Issue N 05/JUNE 2016.

<sup>2</sup> Sulaiman, L. A., M. O. Oke, and B. A. Azeez. **"Effect of financial liberalization on economic growth in developing countries: The Nigerian Experience."** International Journal of Economics and Management Sciences 1.12 (2012).

اوصى به الباحثان إما الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي أو السعي وراءه قبل تنفيذ أي شكل من أشكال تدابير التحرير المالي ، كما ينبغي تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المالي.

### المطلب الثاني : ملخص عن الدراسات والإضافة العلمية

أولاً : ملخص عن الدراسات : في هذا الجزء سنقدم ملخص يعرض لنا اهم ما جاءت به الدراسات السابقة

الجدول (01-02) : يوضح ملخص عن الدراسات السابقة

الإسم	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج
حسيب ,سهيلة 2021	دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي	دول المغرب العربي 1990-2018	Panel data model المنهج التجريبي	لا تؤثر كل المتغيرات المعبرة عن التحرير المالي الداخلي على معدلات النمو بدول العينة. وتؤكد هذه النتائج على ضعف القطاع المالي بهذه الدول وان إجراءات المعتمدة في سياق تحرير القطاع المالي لم ترقى إلى المستوى التي تترك أثرها على النمو الاقتصادي
بن يحيي يحيي , محفوظ مراد 2020	التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2016	1990-2016 الجزائر	ARDL ; toda and yamamoto المنهج التجريبي	سياسة التحرير المالي المتبعة لم يكن لها أي أثر إيجابي على معدلات النمو المحققة
راحو بلال 2019	استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الأزمات و تحقيق النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية	1978-2017 ماليزيا	المهج الوصفي	إبراز العلاقة بين اعتماد سياسة التحرير المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية من جهة، وإمكانية تعرض

هذه الاقتصاديات الناشئة لأزمات مالية وكيفية مواجهتها من جهة أخرى				
عدم وجود أثر للقروض المقدمة من طرف القطاع المالي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة	1990-2017 الدول المغاربية (المغرب تونس الجزائر)	أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية 1990-2017	بشبول فيصل 2019
وجود علاقة احصائية و اقتصادية قوية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة التالية : أسعار البترول، معامل الانفتاح التجاري، حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص و معامل التضخم المالي .	برنامج EViews	1990-2013 الجزائر	أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013	سعدي حسام الدين 2015/2014
تظهر العلاقة العكسية بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي	VECM model المنهج التجريبي	1980-2016 الجزائر	Financial liberalization effect in Algeria during the period 1980-2016 Application of the VECM model.	KERZABI ;D 2022
للتحرير المالي تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي للبلدان	ARDL وسببية Bringer	1996-2021 دول افريقيا	Financial liberalization. Institutional	Ali.A 2022

الإفريقية	المنهج التجريبي		Quality and economic Growth nexus :panel analysis of African countries.	
معامل متغير التحرير المالي إيجابي وهام بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء.	Panel Data Model التجريبي	30 دولة أفريقية جنوب الصحراء. 2015-1980	The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa.	Foluso A.Akinsola et nicholas M.Odhiambo 2017
التحرير المالي لا يؤدي إلى تطوير وتعميق النظام المصرفي والمالي الجزائري	Johansen cointegratio test المنهج التجريبي	2013-1980 الجزائر	Financial liberalization and economic growth in Algeria :An empirical approach applied to the case-of Algeria (1980-2013)	BENALLAL, B,Imane.S.B ET BOURI.S 2016
يوجد تأثير محفز للتحرير المالي على نمو الاقتصادي على نيجيريا، كذلك اثبتت الدراسة وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات	ECM Model التجريبي	1987-2009 نيجيريا	Effect of financial liberalization on economic growth in developing countries: The Nigerian Experience	Sulaiman, L. A., Oke, M. O., & Azeez, B. A. 2012

ثانيا : ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد التدقيق في الدراسات السابقة التي وضحت لنا العلاقة بين النمو الاقتصادي و التحرير المالي، تبين لنا أن دراستنا هي مكملة للدراسات السابقة إلا انه ستختلف عنها في مجموعة من النقاط التالية :

➤ تميزت دراستنا من حيث الجانب النظري للبحث فقد تطرقنا إلى عدة مفاهيم أساسية للتحرير المالي والنمو الاقتصادي مفهوم أهمية أنواع محددات ....على اختلاف معظم الدراسات التي ركزت على الجانب التطبيقي أكثر .

➤ عرض اهم الاديات النظرية الحديثة التي عاجلت بشكل مباشر التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

➤ في دراستنا الحالية سنستخدم نموذج VECM ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على

برنامج EViews9 لدراسة الظاهرة الاقتصادية . وهذا للفترة الممتدة من سنة 1995 الى سنة

2021 لان جل الدراسات توقف قبل 2020.

رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات إلا انها اتفقت كلها ان مؤشرات التحرير المالي لها دور فعال وأساسي على النمو الاقتصادي للبلد.

خلاصة:

وعلى ضوء ما تطرقنا اليه نجد ان التحرير المالي يشير الى ازالة القيود الحكومية على الأسواق والمؤسسات المالية. حيث تتضمن بعض الفوائد المحتملة للتحرير المالي زيادة المنافسة وتحسين الكفاءة وزيادة النمو الاقتصادي. ومع ذلك يمكن ان يؤدي التحرير المالي أيضا إلى زيادة التقلبات وعدم الاستقرار المالي وحتى الازمات. ومنه فان التحرير المالي يمكن ان يكون أداة قوية لتحفيز النمو الاقتصادي، لكنه لا يضمن نتائج إيجابية دائما وهذا ما سنراه في الدراسة القياسية أثر مؤشرات النمو الاقتصادي ودورها في النمو الاقتصادي .

## الفصل الثاني :

دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير  
المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

2021-1995

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى التعرف على اهم المفاهيم العامة للتحرير المالي والنمو الاقتصادي التي تناولناها على مستوى الفصل الأول بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تناولت محتوى إشكاليتنا وما سنحاول التطرق له في هذا الفصل هو القيام بدراسة تحليلية وبناء نموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة الموجودة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1995 الى غاية 2021. وذلك بالاعتماد على بعض من المتغيرات والمؤشرات التي ستحددها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

وما سنحاول التطرق له في هذه الفصل يتمثل في:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة
- المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

### المبحث الأول : دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة

تسعى دول العالم إلى إحداث تطور في أسواقها المالية لما لها من دور فعال في التحرير المالي وتخفيف معدلات النمو الاقتصادي، وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.

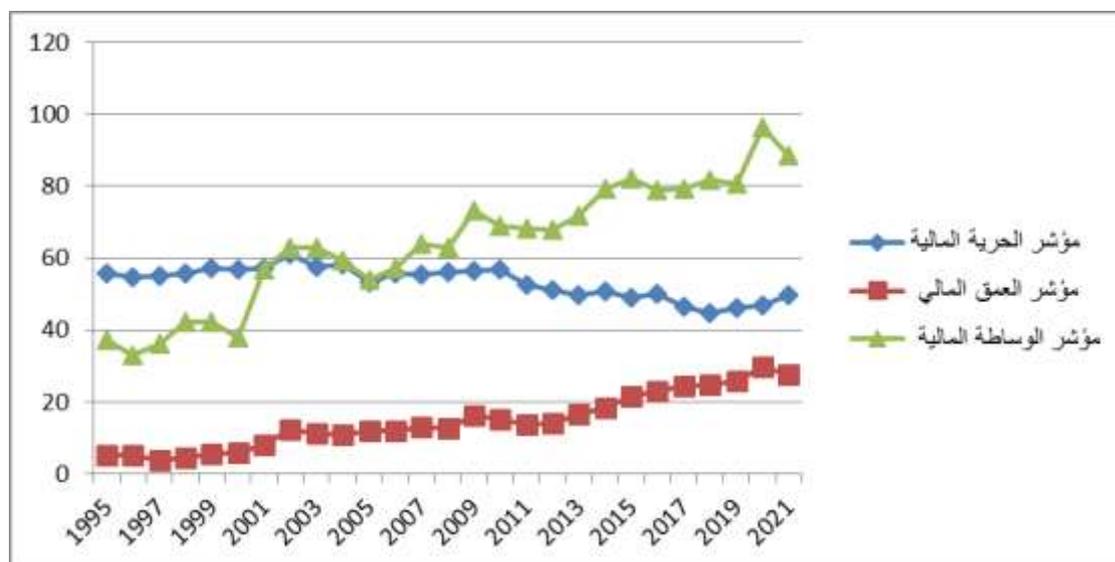
#### المطلب الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

التحرير المالي هو عملية تطوير وتحسين النظام المالي والمصرفي في الدولة. إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في استخدام الموارد المالية وتعزيز النمو الاقتصادي.

#### الفرع الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2021-1995)

سنوضح من خلال هذا الجزء تطور مؤشر الوساطة المالية ومؤشر الحرية المالية والعمق المالي في الجزائر للفترة الممتدة من 2021-1995 والشكل التالي يوضح ذلك :

(الشكل رقم 01-02) : يوضح مختلف المؤشرات (مؤشر الوساطة المالية - الحرية المالية - العمق المالي) بالجزائر (2021-1995)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على لبيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر العمق المالي في تزايد مستمر حيث حقق أدنى قيمة في سنة 1997 بمعدل 3,907417 وحقق الدروة سنة 2020 بمعدل 29,69491 وذلك راجع إلى زيادة في المخزون من الأصول المالية والاعتماد على سياسات مالية حقيقية مناسبة لتوسيع السوق .

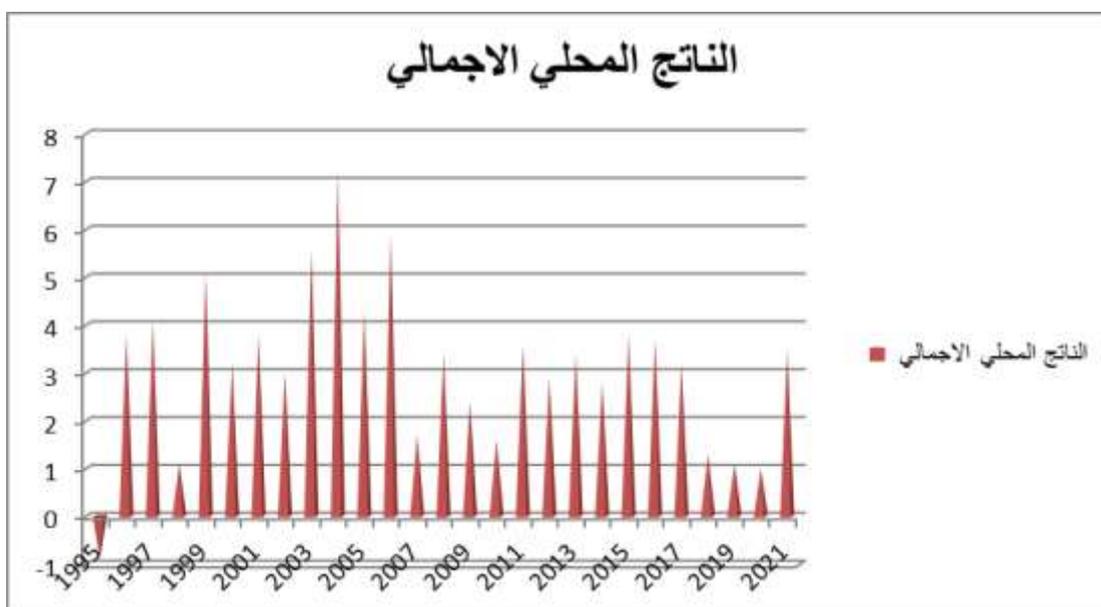
## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

اما بالنسبة لمؤشر الحرية المالية حقق استمرارية في بداياته إلى غاية سنة 2011 حيث بدأ بالتدهور بمعدل 52,4 إلى غاية 2021 وذلك راجع الى التمتع بجرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار ومن هذه المعدلات المنخفضة نستنتج أن الجزائر لا تتمتع بالحرية المالية .

أما بالنسبة لمؤشر الوساطة المالية يشهد حالة استقرار الا أنه في تزايد حيث بلغ دروته في سنة 2020 بمعدل 96,49804 مع تذبذبات من سنة 1999 إلى 2021 بن ارتفاع وانخفاض (قفزة ملحوظة 1999-2003) وذلك راجع إلى إعادة الهيكلة البنكية وتحسين قدرة الإقراض لدى البنوك.

ثانيا: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 1995-2021

الشكل رقم (02-02) : يمثل تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2021)



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على لبيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر غير مستقر حيث يتزايد ويتراجع بمعدلات متفاوتة حيث حقق دروته في سنة 2004 بمعدل 7,2 و أدنى معدلاته سنة 1995 بمعدل -0,9 وذلك راجع إلى حالة لا استقرار الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء ما عاد سبب على الاقتصاد الجزائري أما ارتفاع المعدلات استمد بشكل كبير على المحروقات بتول وغاز.

### المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

بمذه الدراسة سنستعين بمجموعة من المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وتم تحديدها انطلاقاً من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

#### أولاً: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عاجلت اشكالية موضوعنا، يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FL_t + \beta_2 CP_t + \beta_3 M2_t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث  $\beta_0$  هو الثابت .  $\beta_1$  ,  $\beta_2$  ,  $\beta_3$  على التوالي هي معاملات التقدير .  $\varepsilon_t$  هو حد الخطأ. أما  $t$  تشير الى السلسلة الزمنية ( $t = 1, 2, \dots, 27$ ). والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (2-1) : يوضح متغيرات دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً	BW
مؤشر الحرية المالية	مستقل	FL	بدرجة الحرية المالية (0-100)	Heritage موقع الحرية الاقتصادية
العمق المالي	مستقل	CP	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%) من إجمالي الناتج المحلي	BW
الوساطة المالية	مستقل	M2	المعروض النقدي بمعناه الواسع (%) من إجمالي الناتج المحلي	BW

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج الدراسة .

ثانيا: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الادبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من مصادر متعددة ذات مصداقية من خلال موقع الحرية الاقتصادية (HERITAGE) بالإضافة إلى البنك الدولي WB. وفيما يلي شرح مختصر من المتغيرات المستخدمة:

❖ **النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP

الحقيقي (القيمة السوقية المجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية ) والتي تقيس مستوى المعيشة ، وهو مؤشر مهم للصحة الاقتصادية للبلد حيث يمكن استخدامه لاتخاذ القرارات بشأن السياسة النقدية والمالية.

❖ **مؤشر الحرية المالية:** مؤشر يستخدم لتقييم مدى تحرير الاقتصاد في دولة ما، ويتم ذلك من خلال

مراقبة الإصلاحات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بتحرير الأسعار تحرير العملات وتحرير السوق... كما يستخدم لمقارنة مدى تحرير الاقتصاد في دول مختلفة.

❖ **مؤشر العمق المالي:** يشير الى قدرة المؤسسات الاقتصادية على توليد أرباح أكبر باستخدام الديون

بدلا من راس المال الخاص بها. هذا يعني أنه عندما تقوم المؤسسة بإصدار السندات او القروض، فإنها تتيح لنفسها فرصة الاستثمار في مشاريع لتحقيق عوائد اعلى، كما يساعد المؤسسات على تحسين هيكل راس المال وتقليل التكلفة الاجمالية للتمويل من خلال زيادة الديون، يمكن للمؤسسات تحسين نسبة الربحية وزيادة قيم الأسهم

❖ **الوساطة المالية:** مؤشر الوساطة المالية هو مؤشر يستخدم لتحديد مدى ربحية الشركات الوسيطة في

الأسواق المالية، حيث يتم حسابه من خلال مقارنة إجمالي الإيرادات التي تحصل عليها الشركة من العمولات والرسوم بإجمالي القيمة المتداولة في الأسواق التي تعمل فيها.

### المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

لمعرفة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر اعتمادا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2021 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث سنستعين بنموذج VECM لتحديد الاثر وعلاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

#### المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

قبل تحديد اثر محددات التحرير المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 الى سنة 2021 يتوجب علينا بداية دراسة استقراره المتغيرات ومن ثم تقدير النموذج VECM.

#### أولا : دراسة استقراره المتغيرات عند المستوى

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الاحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبار Phillip -Perron (PP) وهذا نظرا لكون الاختبار اكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبتالي يعطي نتائج اكثر مصداقية :

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان:

$H_0$ : السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة؛

$H_1$  السلسلة خالية من جذر الوحدة.

الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-2) : نتائج اختبار PP للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob	المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob
CP	1	0.9780	GDP	1	0.0009
	2	0.3225		2	0.0014
	3	0.9984		3	0.1647
FL	1	0.6680	M2	1	0.8268
	2	0.3804		2	0.0446
	3	0.4072		3	0.9974

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EViews ( الملحق رقم 01).

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار PP للاستقرارية عند المستوى، والذي اظهر لنا ان المتغيرات الخاصة بالنموذج لم تستقر عند المستوى لان قيمة الاحتمال كانت اكبر من 1% 5% 10% على الترتيب بثلاث نماذج سواء النموذج 1 الخاص بالقاطع والنموذج 2 الخاص بالقاطع والاتجاه الزمني والثالث بدون قاطع واتجاه زمني.

### ثانيا: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول

بما ان السلسلة لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الاول.

الجدول رقم (2-3) : نتائج اختبار PP للاستقرارية عند الفرق الاول

المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob	المتغير	النموذج	قيمة احتمال Prob
CP	1	0.0006	GDP	1	0.0000
	2	0.0034		2	0.0000
	3	0.0004		3	0.0000
FL	1	0.0001	M2	1	0.0000
	2	0.0005		2	0.0000
	3	0.0000		3	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews 9 ( الملحق رقم 02).

يوضح لنا الجدول اعلاه نتائج اختبار PP للاستقرارية عند الفرق الاول، والذي اظهر لنا ان المتغيرات الخاصة بالنموذج انها مستقرة عند الفرق الاول لان قيمة الاحتمال كانت اقل من 1% 5% 10% على الترتيب بثلاث نماذج سواء النموذج 1 الخاص بالقاطع والنموذج 2 الخاص بالقاطع والاتجاه الزمني والثالث بدون قاطع واتجاه زمني. لذلك سنمر مباشرة تقدير نموذج VECM لان طبيعة هذا النموذج يتلاءم فقط مع المتغيرات التي تستقر من نفس الدرجة وخاصة الاولى (1)I.

### المطلب الثاني : تقدير نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM

نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM (Vector Error Correction Model) هو نموذج يستخدم في التحليل الاقتصادي للتعامل مع سلاسل زمنية متعددة المتغيرات. ويستخدم هذا النموذج في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، حيث يمكن استخدامه لدراسة التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات، وتحديد الاتجاهات الأساسية للعلاقات بينها، وتوقع استجابة المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM بما انه ايضا أحد أساليب نمذجة التكامل المشترك ، ويتميز بأنه يمكن استخدامه فقط في حالة ما كانت جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الاول اي متكاملة من الدرجة الاولى.  $I(1)$  وهذا ما يتوافق مع مخرجات نتائجنا مسبقا. ولتقدير نموذج VECM سنتبع الخطوات التالية :

### اولا: تحديد درجات التأخير في النموذج VAR

قبل تقدير نموذج VECM يجب تقدير نموذج VAR ( نتائج تقدير نموذج VAR بالملحق رقم 03) وتحديد درجة الابطاء المثلى والتي يتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة حيث ستعتمد على معيار AKAIK و SCHWARZ.

### الجدول (02-04): يوضح نتائج تحديد درجة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP FL CP M2						
Sample: 1995 2021						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-271.5924	NA	18921.62	21.19942	21.39297	21.25515
1	-215.9123	89.94475 *	911.4096 *	18.14710 *	19.11487 *	18.42578 *

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews 9 ( الملحق رقم 04).

من خلال نتائج الجدول أكدت جميع المعايير ان درجة الابطاء المثلى هي عند الواحد 1.

### ثانيا: اختبار علاقة التكامل المتزامن JOHANSEN

بعد تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج يجب القيام باختبار التكامل المتزامن او المشترك بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار JOHANSEN من خلال قيمة احصائية الاثر Trace Stat والقيمة الاحصائية الكامنة العظمى Max-Eign .

H0: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛

H1: وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (02-05): يوضح نتائج اختبار التكامل المتزامن JOHANSEN

Hypothesized	Trace Statistic	Critical Value 5%	Prob.*	Max-Eigen Statistic	Critical Value 5%	Prob.*
None *	54.29129	47.85613	0.0110	28.74557	27.58434	0.0354
At most 1	25.54571	29.79707	0.1429	18.30470	21.13162	0.1189
At most 2	7.241010	15.49471	0.5498	7.230669	14.26460	0.4622
At most 3	0.010341	3.841466	0.9187	0.010341	3.841466	0.9187

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EViews ( الملحق رقم 05).

من خلال الجدول اعلاه، يتبين لنا ان القيمة الكامنة العظمى Max-Eigen Statistic عند الفرضية الاولى اقل من مستوى معنوية 5% ب0.0354، وغياب المعنوية عند باقي الفرضيات. اما اختبار الاثر Trace Statistic اظهر لنا هو ايضا عند الفرضية الاولى اقل من مستوى معنوية 5% ب0.0110، وغياب المعنوية عند باقي الفرضيات. فعليه نستنتج انه يوجد علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل واحدة بين ماغيرات الدراسة FL-CP-M2-GDP. ومنه يمكن تطبيق نموذج VECM.

### ثالثا: نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM

سوف نتطرق في هذا الجزء الى تقدير نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM بعلاقة توازنية واحدة ودرجة تأخير واحدة ايضا حسب النتائج المستخلصة سابقا من الاختبارات المقدمة.

الجدول (02-06): يوضح نتائج تقدير نموذج VECM

معادلة تصحيح الخطأ		
$GDP = GDP_{(-1)} - 0.43 FL_{(-1)} - 0.58 CP_{(-1)} + 0.25 M2_{(-1)} + 12.38$		
Adj R2= 0.26	ECT= -0.481036	prob = 0.02
معاملات معادلة المدى القصير		

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

$$GDP = -0.22GDP_{(-1)} - 0.28FL_{(-1)} + 0.29CP_{(-1)} + 0.027M2_{(-1)} - 0.44$$

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EViews ( الملحق رقم 06 و 07).

■ تشير النتائج ان معامل تصحيح الخطأ ECT سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% ، هذا يعني ان 0.481036 من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، اي ان يتطلب حوالي سنتان (  $1/0.481036 = 2.07$  ) وهي استجابة نوعا ما متوسطة لبلوغ قيمتهم التوازنية في الاجل الطويل.

■ يدل معامل التحديد المصحح Adj R2 الى ان النموذج له قدرة تفسيرية ضعيفة اذ بلغ 0.26 اي حوالي 26% من التغيرات الحاصلة على مستوى المتغير التابع GDP تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج اي FL-CP-M2 اما 74% تعود لمتغيرات اخرى اقتصادية لم تدرج في النموذج وهذا شيء طبيعي لأننا نركز على شق التحرير المالي وكيفية تأثيره على النمو الاقتصادي.

اما معاملات معادلة المدى القصير فهي كالتالي:

■ وجود علاقة عكسية بين المتغير الحرية المالية FL مع النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الاجمالي GDP ب 0.28 وهذا راجع إلى ضعف النظام المالي والمصرفي حيث لا يزال يخضع للتدخل الحكومي، كما نقص وتأخر عمليات التحديث في القطاع المصرفي أدى إلى الاستخدام الغير الفعال للائتمان. في حين لا تزال البورصة تعاني من تخلف شديد مما يجعل الجزائر بيئة عمل لا تمتع بالحرية المالية.

■ وجود علاقة طردية تجمع كل من المتغير العمق المالي CP مع النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الاجمالي GDP ب 0.29، يشير العمق المالي إلى مستوى التمويل والاستدانة المتاحة في الاقتصاد. وعندما نتحدث عن العلاقة الطردية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي، يعتبر وسيلة مهمة لتمويل الاستثمارات في الاقتصاد. حيث بوجود قطاع مالي قوي وفعال، يمكن توفير التمويل اللازم للشركات والأفراد للقيام بالاستثمارات في المشاريع الجديدة والتوسع والابتكار. وهذا يعزز النشاط الاقتصادي ويحفز النمو.

■ وجود علاقة طردية تجمع كل من المتغير الوساطة المالية M2 مع النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الاجمالي GDP ب 0.027، الوساطة المالية يمكن أن تساهم في تعزيز الاستهلاك والطلب

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

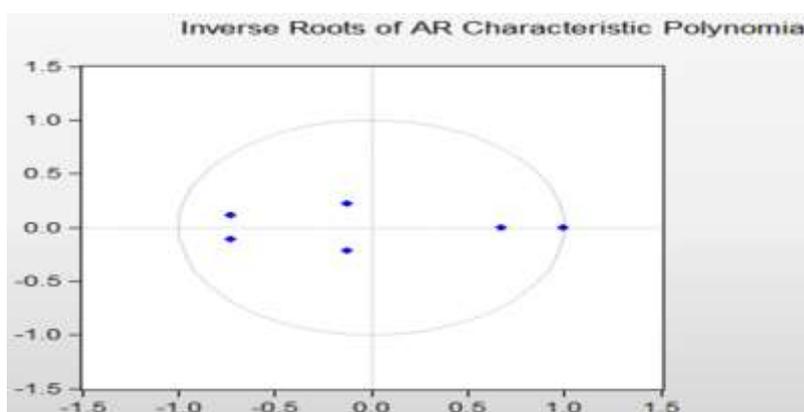
الاقتصادي. من خلال توفير القروض وخدمات الائتمان، يمكن للأفراد والشركات زيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستثمارات. وهذا يعزز الطلب الاقتصادي ويعمل على تحفيز النمو الاقتصادي.

### رابعاً: اختبار صلاحية نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM

بعد ما تطرقنا لتفسير الاحصائي والاقتصادي لنموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM، لابد من اختبار صلاحيته كما يلي:

#### 1- دراسة استقرارية النموذج

الشكل 02-03: نتائج اختبار استقرارية نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EViews .

من خلال الشكل أعلاه يتبث لنا أن جميع الجذور أقل من 1 ، أي أنها تقع داخل الدائرة الأحادية ، فمنه نموذج اشعة تصحيح الخطأ VECM مستقر.

#### 2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: LM Test

يعتبر هذا الاختبار من أهم المعايير التي تستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي.

➤ H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي ؛

➤ H1 : وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي.

الجدول (02-07): يوضح نتائج اختبار ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Sample: 1995 2021		
Lags	LM-Stat	Prob
1	12.51637	0.7077
2	12.25070	0.7265
3	10.00214	0.8665

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EViews ( الملحق رقم 08).

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية حيث ان القيم أكبر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء  $correlation\ serial$  No.

3- اختبار عدم التجانس: **White Test** يكشف هذا الاختبار عن عدم ثبات قيمة تباين الخطأ

➤  $H_0$ : عدم وجود التجانس بين البواقي ؛

➤  $H_1$ : وجود التجانس بين البواقي.

الجدول (02-08): يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Sample: 1995 2021		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
109.3795	100	0.2450

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS ( الملحق رقم 09).

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتمال غير معنوي حيث ان القيمة أكبر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود التجانس بين البواقي فمنه النموذج مقبول احصائيا للتفسير الاقتصادي.

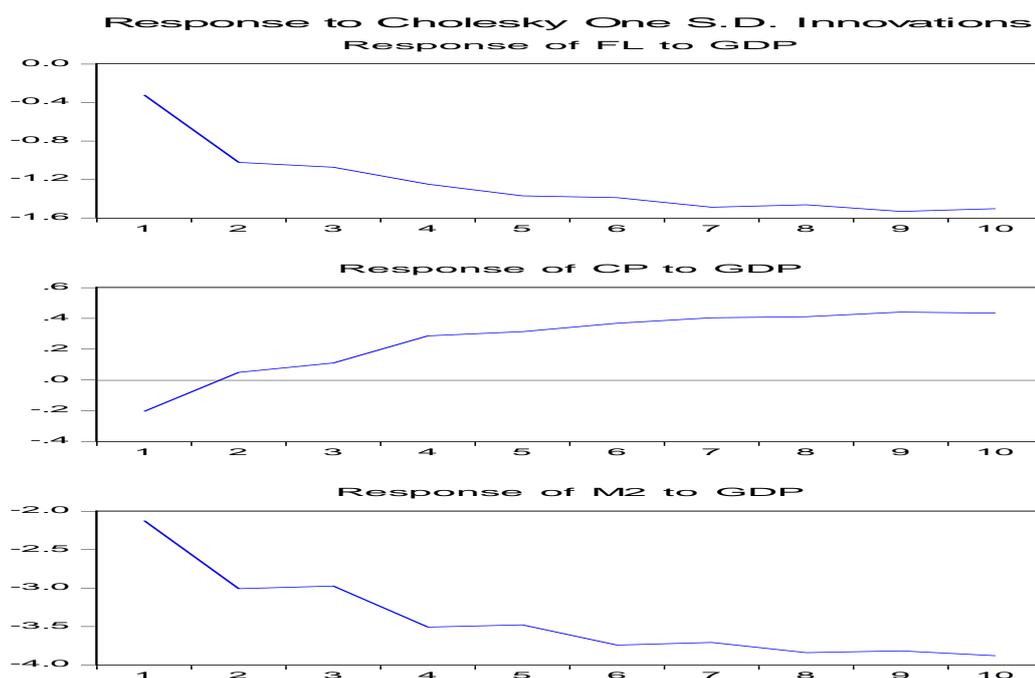
### خامسا: تحليل الصدمات (Impulse Response Analysis)

ان تحليل الصدمات بين متغيرات الدراسة (Impulse Response Analysis) هو أحد الأدوات المستخدمة في تحليل سلاسل الزمنية المتعددة المتغيرات في الاقتصاد القياسي. يستخدم هذا الأداة لتحليل آثار صدمات واحدة أو عدة على المتغيرات المختلفة في الفترة الزمنية المحددة. ويعتمد تحليل الصدمات بين المتغيرات على نموذج الصدمات العشوائية المتجهة (VAR)، حيث يتم تحليل تأثير صدمات عشوائية تطرأ على المتغيرات المختلفة ومدى تأثيرها على المتغيرات الأخرى. ويتيح تحليل الصدمات بين المتغيرات معرفة التأثيرات الفورية والتأخرة للصدمات وتحديد مدى استجابة المتغيرات المختلفة لهذه الصدمات. وبالتالي، يمكن استخدام هذا التحليل لتوقع تأثير أي تغيرات في المتغيرات الاقتصادية على الفترة الزمنية المحددة. وتعتبر تقنية تحليل

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

الصدمات بين المتغيرات أداة مهمة في تحليل سلاسل الزمنية المتعددة المتغيرات في الاقتصاد القياسي، حيث يمكن من خلالها فهم تأثير العوامل المختلفة على المتغيرات المختلفة وتوقع الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية. وبما أن موضوع دراستنا هو التحرير المالي على النمو الاقتصادي فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية التي تعكس محددات التحرير المالي وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في النمو الاقتصادي، بمعنى آخر مدى استجابة النمو الاقتصادي بالمستقبل للصدمات المرتبطة بالمتغيرات التحرير المالي.

الشكل 02-04: استجابة النمو الاقتصادي لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج لعشر سنوات مقبلة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS .

■ اثر صدمة الحرية المالية FL على الناتج المحلي الاجمالي GDP: ان حدوث صدمة ايجابية ب 1% في الحرية المالية يؤدي لى استجابة فورية سلبية قوية جدا في الناتج المحلي الاجمالي بالعشر السنوات القادمة بحيث في السنة الاولى تكون بمقدار -0.4- وابتداءا من السنة الثانية تتخفف الى -1.2 . يمكن أن يؤدي تحسن مؤشر الحرية المالية إلى زيادة الاستثمارات وتحسن السيولة المالية وبالتالي يمكن أن يشير إلى تحسن في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، إذا كانت هذه الزيادة في مؤشر الحرية المالية ناتجة عن ارتفاع في أسعار النفط أو السلع الأساسية الأخرى، فإن ذلك يعني أن هذه الزيادة في الحرية المالية ليست ناتجة عن تحسن في النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي لا يعكس التحسن الحقيقي في النمو الاقتصادي. فمنه يمكن تفسير حدوث صدمة إيجابية في مؤشر الحرية المالية تؤدي إلى استجابة

## الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

سلبية في النمو الاقتصادي بأن الزيادة في الحرية المالية ليست ناتجة عن تحسن في النشاط الاقتصادي..

- اثر صدمة العمق المالي CP على الناتج المحلي الاجمالي GDP: ان حدوث صدمة ايجابية ب 1% في العمق المالي يؤدي الى استجابة فورية سلبية في السنة اولى والثانية ب -0.2 في الناتج المحلي الاجمالي اما بعد السنة الثانية تتغير الاستجابة الى ايجابية قوية لتصل الى حدود 0.4 . يمكن تفسير حدوث صدمة ايجابية على مؤشر العمق المالي يؤدي الى استجابة ايجابية في النمو الاقتصادي بأن تحسن قوة النظام المالي والقدرة على توفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات الاقتصادية يمكن أن يعزز النشاط الاقتصادي والاستثمارات في المدى الطويل.
- اثر الوساطة المالية M2 على الناتج المحلي الاجمالي GDP: ان حدوث صدمة ايجابية ب 1% في الوساطة المالية يؤدي الى استجابة فورية سلبية في جميع السنوات العشر. الوساطة المالية تعد جزءاً هاماً من النظام المالي الذي يساعد على تحويل المدخرات إلى استثمارات وتمويل الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي، يعتمد الاقتصاد على وساطة مالية قوية لتوفير الأموال اللازمة للشركات والأفراد ودعم النمو الاقتصادي. إذا حدثت صدمة ايجابية في الوساطة المالية، مثل زيادة في حجم الودائع المصرفية أو تحسن في الأسواق المالية، فإن ذلك يمكن أن يعزز الوساطة المالية ويؤدي إلى زيادة في التمويل المتاح للشركات والأفراد. ومع ذلك، إذا كان هناك استجابة سلبية في النمو الاقتصادي بعد صدمة ايجابية في الوساطة المالية، فهذا قد يعني أن الاقتصاد لم يتمكن من استغلال الفرص المتاحة للنمو الاقتصادي. وقد يحدث ذلك لعدة أسباب، بما في ذلك عدم وجود الاستثمارات الملائمة أو تقنيات الإنتاج اللازمة للتعامل مع هذا التحسن في الوساطة المالية. ومن الممكن أيضاً أن يحدث زيادة في الوساطة المالية بدون زيادة في الإنتاجية، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى زيادة في التضخم وتقليل القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

سعت هذه الدراسة الى ابراز أثر مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1995-2021 ومن النتائج المتوصل إليها:

- وضحت لنا نتائج اختبار PP للاستقرارية ان المتغيرات الخاصة بالنموذج انها مستقرة عند الفرق الاول هذا ما حولنا لاستخدام نموذج VECM.
- تشير النتائج ان معامل تصحيح الخطأ ECT سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% ، هذا يعني ان  $0.481036$  من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، اي ان يتطلب حوالي سنتان ( $2.07 = 0.481036/1$ ) وهي استجابة نوعا ما متوسطة لبلوغ قيمتهم التوازنية في الاجل الطويل.
- يدل معامل التحديد المصحح  $Adj R^2$  الى ان النموذج له قدرة تفسيرية ضعيفة اذ بلغ  $0.26$  اي حوالي 26% من التغيرات الحاصلة على مستوى المتغير التابع GDP تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج اي FL-CP-M2 اما 74% تعود لمتغيرات اخرى اقتصادية لم تدرج في النموذج وهذا شيء طبيعي لأننا نركز على شق التحرير المالي وكطيفية تأثيره على النمو الاقتصادي.
- أثبتت الدراسة وجود تأثير ايجابي للعمق المالي والوساطة المالية على النمو الاقتصادي، وتأثير سلبي للصدمات بمؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي .

الأخاتمة

العامه

## الخاتمة العامة

سمحت لنا هذه الدراسة بتسليط الضوء على العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وحيث تمكنا من الحصول على فكرة عامة عن ماهية التحرير المالي والنمو الاقتصادي وما ينطوي عليه. حيث أثبتت العديد من الدراسات على وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ومعدلات التحرير المالي وما سعت له هذه الدراسة هو إثبات هذه الفرضية أو عدمها بإسقاطها على حالة الجزائر. بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للتحرير المالي والنمو الاقتصادي واستندنا إلى بعض الدراسات السابقة وما يميز دراستنا على الدراسات الأخرى. أما الفصل الثاني والذي تضمن دراسة قياسية لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي بالجزائر، وهذا للفترة الزمنية الممتدة 1995 إلى غاية سنة 2021، والذي استند على مجموعة المتغيرات التي تم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

### نتائج واختبار فرضيات الدراسة:

قد تم اعداد فرضيتين مسبقا والتي تمثل إيجابيات أولية للإشكالية المطروحة وبعد اجراء الاختبارات اللازمة فقد توصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية بين متغير الحرية المالية والنمو الاقتصادي وهذا راجع لضعف النظام المالي والمصرفي بسبب التدخل الحكومي
  - وجود علاقة طردية بين متغير العمق المالي والنمو الاقتصادي وهذا راجع إلى إتباع الدولة لنهج اقتصادي مناسب وفعال لتحرير قطاعها المالي .
  - وجود علاقة طردية بين متغير الوساطة المالية والنمو الاقتصادي وهذا راجع إلى الوساطة المالية يمكن أن تساهم في تعزيز الاستهلاك والطلب الاقتصادي. من خلال توفير القروض وخدمات الائتمان، يمكن للأفراد والشركات زيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستثمارات. وهذا يعزز الطلب الاقتصادي ويعمل على تحفيز النمو الاقتصادي.
- وبما أن غالبية المؤشرات التحرير المالي جاءت بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي فإننا نقبل الفرضية الاولى توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي الجزائر خلال الفترة 1995 الى 2021.

## الخاتمة العامة

### توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- العمل على تحرير القطاع المصرفي (رؤوس الأموال والأسواق المالية).
  - ضرورة توسيع هيكل النظام المالي وتطويره من اجل ضمان تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية.
  - تسهيل عملية الإقراض وتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار للرفع من النمو الاقتصادي.
- آفاق الدراسة :** نظرا لاهمية الموضوع فاننا نبحده قد يشمل العديد من المجالات الجديدة بالدراسة الذي يمكننا اقتراح بعض الاشكاليات البحثية مستقبلا منها:
- علاقة التحرير المالي بالتنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية.
  - كفاءة الاسواق المالية ودورها في تدعيم سياسات التحرير المالي بدول المجلس الخليجي.

قائمة

المر اجع

❖ المراجع باللغة العربية

### 1. الكتب :

- إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان.  
إسماعيل عبد الرحمن، عريقات حزبي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.  
حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 .  
سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.  
طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006.  
عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.  
عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.  
محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الاسكندرية للنشر، 2007.  
مدحت محمد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2007.

### 2. الأطروحة والمذكرات :

- بن يحيى يحيى، محفوظ مراد، "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية.  
بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001، 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.  
حسيب، سهيلة، " دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، 2020-2021.  
دراسة بشرول فيصل بعنوان أثر سياسة التحرير المالي على النم و الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب، تونس و الجزائر) دراسة قياسية خلال الفترة 1992- 2214 ،مجلة المالية والأسواق .  
راحو بلال -2019 استراتيجية التحرير المالي كأداة لمواجهة الأزمات و تحقيق النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر  
سعدى حسام الدين 2015/2014 أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013 مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، ام البواقي  
فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري-دراسة قياسية(2002 - 2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر ، 2013/2014 .

## قائمة المراجع

فضيلة زاوي، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

### 3. المجلات والدوريات :

خالدية بالعجين، أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الخلدونية، المجلد 01 ، العدد 03 ، : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، افريل 2018 .  
الزهرة بن بريكة، فريدة تلي، التحرير المالي وعدوى الأزمات-أزمة الرهن العقاري- ، اقتصاديات الأعمال والتجارة، بدون رقم مجلد، العدد 04 ، : ديسمبر، جامعة بسكرة، 2017 .  
عقيلة وصاف، دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية العالمية-حالة الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، : جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر، 2013 .  
محمد ربيعة، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الإحصاء، المجلد 18، العدد 01 ، : جامعة المدية، جوان، 2003 .

### 4. الملتقيات والمؤتمرات :

نبيلة مرماط، نادية علي، تجارب إيجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول نظرية التحرير المالي، جامعة محمد أكلي أوحاج: البويرة، 2019 .  
المراجع باللغة الأجنبية :

Akinsola, Foluso A., and Nicholas M. Odhiambo. "The impact of financial liberalization on economic growth in sub-Saharan Africa." *Cogent Economics & Finance* 5.1 (2017).

Ali, A. (2022). Financial Liberalization, Institutional Quality and Economic Growth Nexus: Panel Analysis of African Countries. *Bulletin of Business and Economics (BBE)*, 11(3).

BENALLAL, B., Imane, S. B., & BOURI, S. Financial liberalization and economic growth in Algeria: An empirical approach applied to the case of Algeria (1980-2013). *Journal of Economic & Financial Research* ISSN: 2352-9822 Issue N 05/JUNE 2016.

Eric Bousserelle, Dynamique économique–croissance–crises–cycles, Gualino éditeur, paris. 2004, P :30.

KERZABI, D. Financial liberalization effect in Algeria during the period 1980–2016: Application of the VECM model. Journal of economic and financial research 2022 9(2),

Shapiro Edward, macro economic analysis, Thomson learning, 1995, p : 429.

Stanley Fisher et autres, Macroéconomie, édition dunod, Paris, 2002, P :68.

Sulaiman, L. A., M. O. Oke, and B. A. Azeez. "Effect of financial liberalization on economic growth in developing countries: The Nigerian Experience." International Journal of Economics and Management Sciences 1.12 (2012).

الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم (1): دراسة الاستقرارية للمتغيرات عند مستوى لاختبار pp في ثلاثة نماذج

المتغير CP :

Null Hypothesis: CP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.379176	0.9780
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: CP has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.922102	0.9984
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: CP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.506573	0.3225
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

عند FL

Null Hypothesis: FL has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.379883	0.3804
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: FL has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.692313	0.4072
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: FL has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.178339	0.6680
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: M2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-3.651826	0.0446
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	
Null Hypothesis: M2 has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	2.716975	0.9974
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	
Null Hypothesis: M2 has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-0.711534	0.8268
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-5.209453	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	
Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-1.331646	0.1647
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	
Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-4.719903	0.0009
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

## الملاحق

الملحق (2) : دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول لاختبار pp بثلاث نماذج

عند CP

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-4.895232	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-3.900180	0.0004
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(CP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-4.857064	0.0034
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

عند FL

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	-5.802568	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.827855	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(FL) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.730711	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

عند M2

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.112356	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.291603	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.205536	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	<b>-8.878154</b>	<b>0.0000</b>
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	<b>-9.403658</b>	<b>0.0000</b>
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
<b>Phillips-Perron test statistic</b>	<b>-9.185096</b>	<b>0.0000</b>
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

## الملاحق

### الملحق رقم (3) : تحديد نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates  
Date: 04/18/23 Time: 20:22  
Sample (adjusted): 1997 2021  
Included observations: 25 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	FL	CP	M2
GDP(-1)	-0.070659 (0.22393) [-0.31553]	-0.116411 (0.24966) [-0.46629]	0.199477 (0.25618) [0.77867]	-0.677544 (1.03553) [-0.65430]
GDP(-2)	0.018750 (0.17800) [0.10534]	-0.028273 (0.19844) [-0.14247]	0.183596 (0.20363) [0.90162]	0.556036 (0.82311) [0.67553]
FL(-1)	-0.076492 (0.16551) [-0.46216]	0.401741 (0.18452) [2.17720]	-0.053918 (0.18934) [-0.28476]	0.185611 (0.76536) [0.24251]
FL(-2)	0.286385 (0.17843) [1.60507]	0.461032 (0.19892) [2.31767]	-0.456448 (0.20412) [-2.23621]	-0.939200 (0.82508) [-1.13831]
CP(-1)	0.274875 (0.28428) [0.96692]	0.328836 (0.31693) [1.03757]	0.377398 (0.32521) [1.16048]	-0.282043 (1.31457) [-0.21455]
CP(-2)	-0.409656 (0.26619) [-1.53896]	-0.110494 (0.29676) [-0.37233]	0.070430 (0.30452) [0.23128]	0.174323 (1.23092) [0.14162]
M2(-1)	-0.026884 (0.07189) [-0.37396]	0.110632 (0.08015) [1.38036]	0.121467 (0.08224) [1.47697]	0.585406 (0.33243) [1.76097]
M2(-2)	0.083999 (0.07380) [1.13823]	-0.281471 (0.08227) [-3.42114]	0.043954 (0.08442) [0.52064]	0.235789 (0.34126) [0.69094]
C	-9.732660 (8.12191) [-1.19832]	14.45011 (9.05480) [1.59585]	24.60101 (9.29137) [2.64773]	56.94535 (37.5576) [1.51621]
R-squared	0.451156	0.915919	0.968140	0.884569
Adj. R-squared	0.176734	0.873879	0.952210	0.826854
Sum sq. resid	32.21629	40.04210	42.16170	688.8989
S.E. equation	1.418985	1.581971	1.623301	6.561721
F-statistic	1.644021	21.78665	60.77426	15.32644
Log likelihood	-38.64342	-41.36166	-42.00642	-76.92620
Akaike AIC	3.811473	4.028933	4.080514	6.874096
Schwarz SC	4.250269	4.467728	4.519309	7.312891
Mean dependent	3.308000	53.18400	15.33202	66.19832
S.D. dependent	1.563895	4.454556	7.425560	15.76928

### الملحق رقم (4) : تحديد درجة التأخير :

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: GDP FL CP M2  
Exogenous variables: C  
Date: 04/18/23 Time: 20:23  
Sample: 1995 2021  
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-271.5924	NA	18921.62	21.19942	21.39297	21.25515
1	-215.9123	89.94475*	911.4096*	18.14710*	19.11487*	18.42578*

المصدر : مخرجات EViews09

## الملاحق

الملحق رقم 5 اختبار جوهانسون

Date: 04/18/23 Time: 20:04  
Sample (adjusted): 1997 2021  
Included observations: 25 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: GDP FL CP M2  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.683307	54.29129	47.85613	0.0110
At most 1	0.519144	25.54571	29.79707	0.1429
At most 2	0.251158	7.241010	15.49471	0.5498
At most 3	0.000414	0.010341	3.841466	0.9187

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.683307	28.74557	27.58434	0.0354
At most 1	0.519144	18.30470	21.13162	0.1189
At most 2	0.251158	7.230669	14.26460	0.4622
At most 3	0.000414	0.010341	3.841466	0.9187

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات EVIEWS09

## الملاحق

### الملحق رقم (6) : تقدير نموذج VECM

#### Vector Error Correction Estimates

Date: 04/15/23 Time: 20:06  
Sample (adjusted): 1997 2021  
Included observations: 25 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1			
GDP(-1)	1.000000			
FL(-1)	-0.437004 (0.13069) [-3.34393]			
CP(-1)	-0.584327 (0.19396) [-3.01266]			
M2(-1)	0.250927 (0.06718) [3.73531]			
C	12.38743			
Error Correction:	D(GDP)	D(FL)	D(CP)	D(M2)
CointEq1	-0.481036 (0.21411) [-2.24667]	-0.436152 (0.23321) [-1.87024]	0.462782 (0.21644) [2.13820]	-0.514678 (0.85775) [-0.60003]
D(GDP(-1))	-0.227329 (0.18354) [-1.23860]	0.140960 (0.19991) [0.70513]	-0.208287 (0.18553) [-1.12266]	-0.400481 (0.73527) [-0.54467]
D(FL(-1))	-0.286488 (0.19253) [-1.48799]	-0.612865 (0.20970) [-2.92251]	0.312178 (0.19462) [1.60401]	0.478501 (0.77131) [0.62038]
D(CP(-1))	0.290113 (0.26723) [1.08563]	-0.002980 (0.29106) [-0.01024]	-0.241848 (0.27013) [-0.89530]	-0.569119 (1.07055) [-0.53161]
D(M2(-1))	0.027892 (0.07039) [0.39624]	0.250419 (0.07667) [3.26617]	-0.005729 (0.07116) [-0.08051]	-0.244012 (0.28200) [-0.86529]
C	-0.446018 (0.42559) [-1.04799]	-1.009801 (0.46355) [-2.17841]	1.271712 (0.43021) [2.95600]	3.556020 (1.70497) [2.08568]
R-squared	0.418066	0.473004	0.225863	0.155505
Adj. R-squared	0.264926	0.334321	0.022143	-0.066730
Sum sq. resid	51.45831	61.04637	52.58186	825.8449
S.E. equation	1.645701	1.792475	1.663570	6.592839
F-statistic	2.729955	3.410681	1.108693	0.699732
Log likelihood	-44.49716	-46.63294	-44.76716	-79.19260
Akaike AIC	4.039773	4.210635	4.051372	6.515408
Schwarz SC	4.332303	4.503165	4.353903	7.107938
Mean dependent	-0.012000	-0.192000	0.895432	2.220443
S.D. dependent	1.919488	2.196952	1.682300	6.383299

### الملحق رقم (7) : تحديد معنوية المعامل

System: UNTITLED  
Estimation Method: Least Squares  
Date: 04/15/23 Time: 20:06  
Sample: 1997 2021  
Included observations: 25  
Total system (balanced) observations 100

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.481036	0.214110	-2.246671	0.0276
C(2)	-0.227329	0.183537	-1.238600	0.2193
C(3)	-0.286488	0.192533	-1.487991	0.1409
C(4)	0.290113	0.267230	1.085630	0.2811
C(5)	0.027892	0.070392	0.396241	0.6930
C(6)	-0.446018	0.425593	-1.047991	0.2980
C(7)	-0.436152	0.233206	-1.870243	0.0853
C(8)	0.140960	0.199906	0.705135	0.4829
C(9)	-0.612865	0.209705	-2.922515	0.0046
C(10)	-0.002980	0.291063	-0.010237	0.9919
C(11)	0.250419	0.076670	3.266173	0.0016
C(12)	-1.009801	0.463550	-2.178408	0.0325
C(13)	0.462782	0.216435	2.138198	0.0357
C(14)	-0.208287	0.185530	-1.122662	0.2651
C(15)	0.312178	0.194624	1.604008	0.1129
C(16)	-0.241848	0.270132	-0.895296	0.3735
C(17)	-0.005729	0.071157	-0.080513	0.9360
C(18)	1.271712	0.430214	2.955998	0.0041
C(19)	-0.514678	0.857747	-0.600035	0.5503
C(20)	-0.400481	0.735266	-0.544675	0.5876
C(21)	0.478501	0.771307	0.620377	0.5369
C(22)	-0.569119	1.070549	-0.531614	0.5965
C(23)	-0.244012	0.281998	-0.865295	0.3896
C(24)	3.556020	1.704966	2.085683	0.0404

Determinant residual covariance 76.09762

Equation: D(GDP) = C(1)\*( GDP(-1) - 0.437004468673\*FL(-1) - 0.584327018645\*CP(-1) + 0.250927402024\*M2(-1) + 12.3874331859 ) + C(2)\*D(GDP(-1)) + C(3)\*D(FL(-1)) + C(4)\*D(CP(-1)) + C(5)\*D(M2(-1)) + C(6)

المصدر : مخرجات EViews09

## الملاحق

الملحق رقم (8) : اختبار الارتباط الذاتي

VEC Residual Serial Correlation LM Test  
Null Hypothesis: no serial correlation at...  
Date: 04/18/23 Time: 20:16  
Sample: 1995 2021  
Included observations: 25

Lags	LM-Stat	Prob
1	12.51637	0.7077
2	12.25070	0.7265
3	10.00214	0.8665

Probs from chi-square with 16 df.

الملحق رقم (9) : اختبار التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and s...  
Date: 04/18/23 Time: 20:17  
Sample: 1995 2021  
Included observations: 25

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
109.3795	100	0.2450

## الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر ، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1995-2021، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج VECM، خلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة، مع وجود تأثير ايجابي للعمق المالي والوساطة المالية على النمو الاقتصادي، وتأثير سلبي على المدة الطويل اثناء حدوث صدمات بمؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي .

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، التحرير المالي، الجزائر.

### Abstract

The aim of this study was to measure the impact of financial liberalization indicators on economic growth in Algeria, relying on annual data for the period between 1995 and 2021. Using an VECM model. The study found the presence of a long-term cointegration relationship among the variables under investigation, with a positive effect of financial depth and financial intermediation on economic growth. However, there was a negative effect in the long run when shocks occurred in financial liberalization indicators on economic growth.

**Keywords:** Economic growth, financial liberalization, Algeria.

### Résumé

L'objectif de cette étude était de mesurer l'impact des indicateurs de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie, en s'appuyant sur des données annuelles pour la période allant de 1995 à 2021. Pour atteindre cet objectif, le modèle VECM a été utilisé. L'étude a révélé la présence d'une relation de cointégration à long terme entre les variables étudiées, avec un effet positif de la profondeur financière et de l'intermédiation financière sur la croissance économique. Cependant, il y avait un effet négatif à long terme lorsque des chocs se produisaient dans les indicateurs de libéralisation financière sur la croissance économique.

**Mots-clés :** Croissance économique, libéralisation financière, Algérie.